الموارد والاستخدامات للبنوك (التجارية و الاسلامية و المركزية)

الاولى - ربحية وسيولة البنك التجاري

١-الموارد

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلي خزينة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد. ولذلك، تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدي البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي). وتنقسم هذه الموارد إلي نوعين:

أ- الموارد الذاتية

وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه. ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال.

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلي 15% من جملة موارد البنك التجاري)

ب- الموارد غير الذاتية

وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدي للبنك التجاري (الجارية/الثابتة/الادخارية). كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخري (في الغالب البنوك التجارية).

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلي 85% من جملة موارد البنك التجاري)

٢-الاستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري. فعملية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدي الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير المحاسبي). وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة

السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدي البنك المركزي أو لدي البنوك الأخري. وفي هذه الحالة، يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك. فالسيولة بالنسبة لهولاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري.

ب- توظيف يحقق ربحية عالية

لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح، مثل:

- توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح).

- اقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن).

- استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح).

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة بالمخاطر. فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها والاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر.

٣-التعارض بين الربحية والسيولة

قضية التعارض بين الربحية والسيولة - وهي ما تعرف أيضا بمعضلة البنوك التجارية - تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة. ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي:

- أصحاب الموارد غير الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر).

- أصحاب الموارد الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر.

ثانيا الموارد بالبنوك الإسلامية

عند حديثنا عن البنوك التجارية، تم تعريف الموارد بأنها جميع مصادر الأموال التي ترد إلي خزينة البنك وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة بحيث تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد.

تنقسم موارد البنك الإسلامي - كما هو الحال بالنسبة لنظيره البنك التجاري - إلي نوعين:

- الموارد الذاتية (الداخلية).

- الموارد غير الذاتية (الخارجية).

تختلف موراد البنك الإسلامي عن الموارد المتاحة لدى البنك التجاري من حيث البنود والمكونات التي تشكل هذه الموراد (هيكل أو تركيبة الموارد)، وهو الأمر الذي سيتضح لنا جليا عند الحديث بشكل مفصل عن هذه البنود والمكونات.

١- الموارد بالبنوك الإسلامية

أ- الموارد الذاتية

بطريقة مشابهة للبنك التجاري، تتضمن الموارد الذاتية للبنك الإسلامي مصدرين أساسيين، هما:

- أموال المؤسسين أو ما يعرف بأموال أصحاب حقوق الملكية، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك، والذي عادة ما يتم استغلاله في الصرف على متطلبات التاسيس. وإذا أراد البنك الإسلامي - في المستقبل - التوسع في نشاطه، يقوم بزيادة رأس المال.

- الاحتياطي (مخصص الأرباح غير الموزعة).

- مخصصات الاهلاك وصافي الموجودات الثابتة.

*** خلافا للبنك التجاري، ينتظر أن تشكل موارد البنك الإسلامي الذاتية نسبة أكبر من تلك النسبة التي لدي البنك التجاري من جملة موارده (تتراوح هذه النسبة - عادة - ما بين 20% إلي 25%).**

ب- الموارد غير الذاتية (الخارجية)

- الودائع تحت الطلب (الجارية)، حيث لا يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في هذا الجانب لكون أن الودائع تحت الطلب لا تعتبر من نمط المعاملات الربوية (يقبلها البنك الإسلامي بموجب عقد أمانة يجوز له التصرف فيها).

- الودائع الاستثمارية، وهي بديل للودائع الآجلة (الثابتة) لدي البنك التجاري، باعتبارها نمط من المعاملات الربوية. ويقوم البنك الإسلامي بتلقي الودائع الاستثمارية واستخدامها (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة في مقابل مشاركة أصحاب هذه الودائع في الربح أو الخسارة (على أساس عقد المشاركة/المضاربة)، علما بأن هذه الودائع تعتبر أهم مصدر على الاطلاق لموارد البنك الإسلامي الخارجية.

- الودائع الادخارية، ونظرا لكون أن هذا النوع من الودائع لدي البنك التجاري يعتبر من نمط المعاملات الربوية، فيجوز للبنك الإسلامي أن يقبل الودائع الادخارية على أساس عقد المشاركة/المضاربة، حيث ويقوم باستخدام أموال هذه الودائع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في مجالات استثمارية مختلفة في مقابل مشاركة أصحابها في الربح أو الخسارة

الأموال المقترضة من الغير، وتشكل أيضا أحد بنود الموارد غير الذاتية، حيث يسمح للبنوك الإسلامية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخري شريطة أن يتم هذا الاقتراض وفق صيغة القرض الحسن، والا فلا يجوز لها الاقتراض من الغير.

(تعتبرأضعف مكون في جانب الموارد غير الذاتية بالنسبة للبنك الإسلامي).

٢- الاستخدامات بالبنوك الإسلامية

كما هو الحال بالنسبة للبنك التجاري، يقصد باستخدامات الموراد بالبنوك الإسلامية الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك الإسلامي. ونلفت النظر هنا إلي أن استخدامات الموراد يمثل الجانب الأكثر وضوحا من حيث التباين بين طبيعة عمل البنك الإسلامي وطبيعة عمل البنك التجاري. وبصفة عامة، يكون أمام البنك الإسلامي ثلاثة خيارات لتوظيف أمواله:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة

وفي هذا لا يختلف البنك الإسلامي عن نظيره البنك التجاري، يحتفظ بجزء من موارده في شكل نقود أما في خزينتة، أو في شكل ودائع جارية لدي البنك المركزي، أو لدي البنوك الأخري. وفي هذه الحالة، يحقق البنك الإسلامي مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك. فالسيولة بالنسبة لهولاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك الإسلامي.

ب- توظيف قد يحقق ربح أوخسارة

ويوضح لنا هذا الجانب من الاستخدامات الاختلاف الجوهري بين البنك الإسلامي والبنك التجاري، حيث يستخدم تشكيلة من الصيغ الإسلامية والتي تشمل:

- صيغ المشاركات أو الشركات:

(المشاركة/المضاربة/المزارعة/المساقاة).

- صيغ البيوع:

(المرابحة/السلم/الاستصناع).

- صيغ الاجارة أو التأجير:

(اجارةعادية/اجارة منتهية بالتمليك).

(مدي تباين استخدامات الصيغ والعقود في الواقع العملي والاختلافات بين تجارب الدول).

ب- توظيف قد يحقق ربح أوخسارة

بسبب تعدد الخيارات المتاحة والتي تندرج تحت الصيغ المذكورة سابقا، تكون لدي البنك الإسلامي القدرة على تنويع مجالات التوظيف لموراده لتشمل الآتي:

- توظيفها في شراء الأوراق المالية عدا تلك التي تستند على سعر الفائدة (السندات/أذون الخزانة الحكومية).

- الدخول في شراكات مع الغير في مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية والتي تكون مباحة شرعا.

- الاتجار مع الغير (في مختلف السلع والخدمات المباحة شرعا).

- يقوم البنك الإسلامي منفردا بالاستثمار المباشر في المجالات المباحة شرعا.

ج- توظيف لا يحقق عائد

ويشمل ذلك الحالة التي يقوم فيها البنك الإسلامي باقراض جانب من موارده للغير عن طريق صيغة القرض الحسن، وهو كما هو معلوم قرض بدون فائدة ولا يحقق عائد للبنك الإسلامي، ولذلك يتم اللجوء إليه من قبل البنوك الإسلامية في نطاق محدود أو الخيار الآخر يتم اللجوء إليه في اطار حزمة من العقود.

مما سبق عرضه يمكن القول، أن مسألة التعارض بين الربحية والسيولة هي أيضا مطروحة بالنسبة للبنك الإسلامية، بل تكون هذه المسألة أشد حدة وأكثر الحاحا بالنسبة للبنك الإسلامي مقارنة بالبنك التجاري، بسبب ارتفاع درجة المخاطر التي يواجهها البنك الإسلامي مقارنة بنظيره البنك التجاري.

ويمكن تلخيص أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإاسلامية في الآتي:

- مخاطر التمويل أو الائتمان (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغة القرض الحسن).

- مخاطر السيولة (ترتبط أكثر بطبيعة الودائع بالبنك الإسلامي).

- مخاطر السوق (ترتبط أكثر بصيغ البيوع وصيغ المشاركات).

- المخاطر التشغيلة (ترتبط أكثر بصيغ المشاركات/خبرة العنصر البشري/البنوك المركزية/التقنية المصرفية الحديثة).

- المخاطر السياسة (ترتبط بمدي قبول المجتمع الدولي لفكرة البنوك الإسلامية).

الثالثة- ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي بصفة عامة مصادر أمواله وأوجه استخدامات هذه الأموال، والتي يتم التعبير عنها وفق المفاهيم والأعراف المحاسبية بالخصوم (المطلوبات) من جانب والأصول (الموجودات) في الجانب الآخر.

يجب التنبيه إلي أن البنك المركزي لا يعتبر من المؤسسات التي تهدف إلي تحقيق الربح التجاري. وبالتالي فإن مؤشرات الأداء التي يتم تطبيقها على سائر البنوك الأخري، والتي تستمد من بيانات ميزانياتها، لا تنطبق على البنك المركزي ولا تلائمه بسبب الاختلاف في الأهداف.

وفي ما يلي نستعرض بنود ومكونات ميزانية البنك المركزي

١-الموارد (الخصوم/المطلوبات)

(أ) الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية أو ما يسمي بالقاعدة النقدية من مصدرين:

أولهما: العملات في التداول (المعدنية والورقية) خارج الجهاز المصرفي والتى تتحدد بحجم السيولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

ثانيهما: احتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الاخري لدى البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك والمؤسسات

(ب) الودائع

تعتبر الودائع بالبنك المركزي في حكم الودائع الجارية (لا يدفع البنك المركزي في مقابلها سعر فائدة للجهات المودعة). وتنقسم هذه الودائع من نوعين:

أولهما: الودائع بالعملة المحلية، وتشمل:

- الودائع الحكومية (ودائع وزراة المالية والمؤسسات الحكومية)، والتي تحتفظ بها الدولة لدى البنك المركزي باعتباره المستشار المالي للحكومة

- ودائع البنوك (التجارية والمتخصصة وخلافها).

- ودائع المؤسسات المالية الأخري بخلاف البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية).

ثانيهما: الودائع بالعملة العملات الأجنبية وهي تخصص عموما لمقابلة التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي

(ج) خصوم/مطلوبات أخرئ

تشمل مخصصات الالتزامات الأخرى على البنك المركزي، مثل المخصصات النقدية لعمليات المقاصة.

(د) حساب رأس المال

يمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي ممثلة في رأس المال المدفوع ومخصص الاحتياطيات غير الموزعة.

٢- الاستخدامات (الأصول/الموجودات)

يعكس هذا الجانب من ميزانية البنك المركزي الكيفية التي يوظف بها البنك المركزي الموارد المتجمعة لدية. وتشمل هذه الاستخدامات الآتي:

(أ) الأوراق المالية

تشمل أنواع الأوراق المالية التي تستخدم في عمليات إدارة سياسة السوق المفتوحة، مثل السندات الحكومية وأذون الخزانة وخلافها.

(ب) القروض أو الحقوق على الآخرين

تشمل القروض التي يتم منحها من قبل البنك المركزي للجهات التالية:

- القروض المقدمة للحكومة لتمويل عجز الموازنة.

- القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية والبنوك المتخصصة.

(ج) الأصول/الموجودات الأجنبية

تشمل هذه على الذهب والعملات الأجنبية والودائع لدى البنوك الأجنبية بالاضافة إلي حقوق السحب الخاصة واحتياطيات البنك لدى صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(د) الأصول/الموجودات الأخرى

تشمل الأصول المادية كالمباني والأجهزة والمعدات وغيرها التي يمتلكها البنك المركزي.